

موقف خليفة المسامحين
من عجز بيت المال وفائضه

للكتور

محمود بن حميد الزبي

الأستاذ المساعد

بكلية الهندسة واللغة العربية بأب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلاة الله وسلامه على من لا نبي بعده .

قبل أن أدخل في بيان موقف إمام المسلمين من بيت مالهم في حالتي عجزه وازدياد دخله ، يجب أن يكون في الأذهان أن بيت المال - ذلك المصطلح الشرعي الذي ظهر مع بزوغ فجر الدولة الإسلامية - هو عين مدلول وزارة المالية أو الخزانة في العصر الحاضر ، وليس المراد منه الخزائن والغرف التي توضع فيها أموال الدولة ، وإن كانت الغرف والخزائن أمرا ضروريا للحفاظ على أموال الأمة في بعض الأحيان ، خاصة إذا عظمت الموارد ونقصت النفقات ، واحتاج الأمر إلى إدخال الفائض إلى أن يحين وقت إنفاقه .

لذا يورد الفقهاء في كتبهم : حصة بيت المال من هذه الأموال كذا ، أو يوضح هذا المال في بيت ، وتنفق هذه الأموال في مصارفها ووجهاتها الشرعية سواء وصلت إلى خزائن الدولة الحقيقية أم لا .

ويقال : هذه الأبل لبيت المال ويراد أنها من الأموال العامة للدولة التي لا يختص بها فرد عن فرد من الأمة .

كما ويجب أن يكون واضحا الفرق بين بيت المال وبين مالية الخليفة أو رئيس الدولة ، وإن كان للخليفة الحق في جباية موارده ، ومخول السلطة في بذلها ، ولكن بالمعروف وفي حدود مارسمه

الشارع له ، لا يحرك من أموال الأمة ساكناً إلا بما عليه مصلحة الأمة من جلب نفع لهم أو دفع ضرر عنهم .

هذا التفريق الجلي بين الماليتين - المالية العامة للدولة والمالية الخاصة بالخليفة - كان منذ أن أصبح للمسلمين بيت مال ، فكف الشارع يد السلاطين عن العبث بالأموال العامة ، وحثهم على الأمانة والحرص عليها ، كل هذا كان والعالم من حول الجزيرة يرى أن ما يرد إلى الدولة إنما يرد لسلطانها دون سواه ، حتى الوقت القريب كانت تدعي مالية بريطانيا بمالية الملكة إليزابيث . بعد هذا التحديد الموجز غاية الإيجاز لبيت المال ، تأتي بيان موقف الامام من عجز بيت المال وفائضه من خلال النصوص الشرعية وأقوال سلف الأمة . ونقدم موقفه في حالة العجز لأهميته ، وللأخطار التي تنجم عن مثل هذه المعضلة ، بخلاف حالة فيضانه ، فان الخطر أهون ، وحل المشكلة أيسر .

موقف الامام من عجز بيت المال

عند البحث في عجز بيت المال عن القيام بالمهام الملقاة على عاتقه وطرق علاجها لابد من التعرض لمسألة خاض فيها الفقهاء والمفسرون والمحدثون فاجتمعوا في نقاط واختلفوا في نقاط أخرى ، وأيد كل فريق قوله بما ورد إليه من أدلة من الكتاب والسنة ، ثم تصدى للرد على أدلة معارضيه ولذا سأقدم بحث هذه المسألة ، ثم أنتقل إلى بيان نقاط العجز وطرق علاجها بما يتفق وشرع الله الذي أنزله على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم .

أما المسألة فهي : هل في المال حق سوى الزكاة ؟

لا يختلف اثنان أن على كل انسان حقوقاً وواجبات مالية كثيرة غير الزكاة كنفقة من يعول وقيم ما يتلقه إلى الغير ، وكفارات ، ونذور ، وأرض جنايات ، لكن الخلاف في عين المال ، هل يجب بسببه حق مالي آخر غير الزكاة ؟ وهنا انقسم الفقهاء إلى فئتين ، مثبتة ونافية .

الطائفة المثبتة لوجود هذا الحق :

وهم الظاهرية وفي مقدمتهم ابن حزم الاندلسي .

وقد استدلل هؤلاء أولاً بما رواه الترمذي (١) عن فاطمة بنت قيس قالت : سألت أوسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الزكاة فقال : إن في المال لحقاً سوى الزكاة ثم تلا هذه الآية التي في البقرة (ليس البر أن تولوا وجوهكم .. إلى قوله تعالى وأتسي المال على حبه ذوى القربى .. الآية) (٢) .

(٢) سورة البقرة آية ١٧٧ .

(١) تحفة الاحوذى ج ٢ ص ٢٢

والحديث واضح الدلالة وصریح العبارة ، ثم جاءت الآية عضداً له وشاهداً ولئن كان في سند الحديث مقال ، ففي الآية ما يكفي للاستدلال على صحة معناه ووجه الاستشهاد بالآية أنها ذكرت إيتاء المال في وجهه ستة ثم ذكرت إيتاء الزكاة ، فدلّت على أن إيتاء المال السابق غير أداء الزكاة وإلا حصل تكرار لا فائدة منه ، والقرآن مصون عن هذا ، ثم الآية في بيان أركان البر الرئيسية كالإيمان والصلاة والصوم ، ولذا فهمي في الفرائض والواجبات ، ومنها إيتاء المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والساثلين وفي الرقاب ، الذي هو غير الزكاة ، ولا محل للقول بأن هذا الإيتاء - دون سواءهما ذكر في الآية - للتطوع والنافلة ، لأنها بصدد بيان البر الحق والذين الصدق ، وهذا يقتضي بيان الأركان لا المكملات ، والفرائض لا النوافل ، والواجبات لا المستحبات .

ثانياً : ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تأتي الإبل على صاحبها على خير ما كانت إذا هو لم يعط فيها حقها تطؤه بأخفافها ، وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يعط فيها حقها تطؤه باظلافها وتنهأ بقرونها ، قال : ومن حقها أن تحلب على الماء (١) وفي رواية عند أبي داود من طريق ابن عمر الفدائي عن أبي هريرة ، وفيه قلنا يارسول الله : ما حقها؟ قال إطراق فحلها وإعارة دلوها ، ومنحتها ، وحلبها على الماء ، وحمل عليها في سبيل الله .

وعند النسائي (٢) عن جابر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها إلا وقف لها يوم القيامة بقاع قرقر ، تطؤه ذات الأظلاف بأظلافها ، وتنطحه ذات القرون بقرونها ، وليس فيها يومئذ جفاء ولا مكسورة قرن ، قلنا يارسول الله وما حقها ؟ قال : إطراق فحلها ، وإعارة دلوها ، وحمل عليها في سبيل الله . وأخرج البخاري (٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الخيل لرجل أجر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر ، فأما الذي له أجر ، فرجل ربطها في سبيل الله . الحديث ومنه قال : ورجل ربطها تغنياً وتعففاً ، ثم لم ينس حق الله في رقابها .

وجميع ما سبق من نصوص صحيحة دلت على أن في الأبل والغنم والخيل حقوقاً سوى المقدر المفروض في زكاتها ، كحلبها عند وردها ، لتسقي للفقراء ، وخصص ذلك عند الماء لكونه أسهل على المساكين من قصد المنازل ، وأبعد عن قرع الأبواب ومذلتة .

ثالثاً : قوله الله تعالى : (وأتوا حقه يوم حصاده (٤) والحق الواجب إيتاؤه يوم الحصاد غير الزكاة

(١) فتح الباري ج ٤ ص ١٠

(٢) سنن النسائي شرح السيوطي وعليه حاشية السند ج ٥ ص ٢٧ .

(٣) فتح الباري ج ٥ ص ٤٤٣ .

(٤) آية « ١٤٦ » من سورة الانعام .

المفروضة ، بل هو ما يمنع عند الجذاذ مما تطيب به نفس صاحب الزرع ، وهذا هو المنقول عن عدد من السلف كابن عمر وبجاهد (١) وعطاء والنخعي وسعيد بن جبير وأبي العالية وعلي بن الحسن والربيع بن أنس ، أما وجه الاستدلال فواضح من أن الآية مكية ، والزكاة قد فرضت في المدينة فلا مجال لحمل المراد منها على الزكاة ، ولو أريد بها الزكاة لعسر ذلك ، أذ لا يعرف النصاب والمقدار الواجب منه إلا بعد تعب وعناء في تحفيظه وتصفيته ، لا يوم حصاده ، وتنتم الآية فيها النهي عن الاسراف ، وأن الله ، لا يحب المرففين ، وهو لا يتناسب مع الزكاة ، لأنها مقدرة الأنصبة والمقادير الواجبة فيها ، فلا يزداد عليها ولا ينقص ، فلزم أن يكون هذا الحق المطلوب غير الزكاة .

رابعاً : استدلو بما نقل من أحاديث توجب تضييف حقاً عند مضيغه . منها ما في البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه . جائزته ، قالوا : وما جائزته يارسول الله ؟ قال : يوم وليلة ، والضيافة ثلاثة أيام فما كمان وراء ذلك فهو صدقة ، ولا يحل له أن يشوي عنده حتى يحجره (٢)

فقد جعل إكرام الضيف فرعاً للإيمان بالله واليوم الآخر ، وفروع الإيمان مأمور بها ، والحديث دعا إلى إكرام الضيف ، وهو أبليغ من مجرد الضيافة ، وهناك أحاديث أخرى تجعل الضيافة حقاً لازماً كالدين ، إن شاء اقتضاه ، وإن شاء تركه ، فقد أخرج أحمد وأبوداود (٣) عن المقدم أبي كريمة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ليلة الضيف واجبة على كل مسلم ، وفي لفظ : من نزل بقوم فعليهم أن يقرؤه ، فإن لم يقرؤه فله أن يأخذ بعدد قراه ولا حرج عليه .

فهذه الأحاديث تثبت وجوب حق الضيافة ، وهو حق سوى الزكاة .

خامساً : واستدلو أخيراً بما نقل من آيات وأحاديث تدل بعمومها على التعاون والتكافل والتضامن وهي كثيرة في الكتاب والسنة منها :

قوله تعالى : (وفي أموالهم حق للسائل والمحروم) (٤)

وقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإسم والعدوان) (٥)

وقوله تعالى : (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل) (٦) ومن السنة قول

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ١٥٤ .

(٢) فتح الباري ج ١٣ باب إكرام الضيف

(٣) قال الشوكاني : سكت عن الحديث أبوداود والمنذري ، قال الحافظ في التلخيص : اسناده صحيح / عن نيل الأوطار ٨ ص

١٦٢

(٤) الذاريات / ١٩

(٥) آية ٢ المائدة

(٦) النساء ٢٦

رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان عنده فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له) ثم ذكر من أصناف المال ماذكر . قال الراوي : وهو أبو سعيد الخدري : حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل () . وروى أبو عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أن أصحاب الصفة كانوا أناساً فقراء وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث ، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس « رواه البخاري ج ٢ ص ١٠٣ » وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : فكوا العاني وأجيبوا الداعي (٢) وعنه عليه الصلاة والسلام : (ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به) قال في مجمع الزوائد : وإسناده حسن - ج ٨ ص ١٦٧ من كتاب البر والصلة . أما من الآثار عن كبار الصحابة فقد روي عن عمر رضي الله عنه قال : لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء المهاجرين .

وعن علي (٣) رضي الله عنه قال : إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي قراءهم فإن جاعوا أو عروا أو جهدوا فبمنع الأغنياء ، وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه .

وما نقل عن أبي عبيدة بن الجراح ومعه ثلثانة صحابي ، فقد نفذ زادهم فأمرهم أبو عبيدة فجمعوا أزوادهم في مزودين وجعل يقاتهم إياها على السواء وروي (٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : في المال حق سوى الزكاة فجميع ما سبق من آيات وأحاديث وآثار تدل بعمومها على وجوب التعاون والتكافل في النواحي المالية بين أفراد الأمة . وهذه حقوق مختلفة عن الزكاة .

الطائفة النافية لأي حق سوى الزكاة :

وهم جماهير الفقهاء من سلف الأمة ومتأخريها ، فقد ذهبوا إلى إسقاط جميع الحقوق المالية التي تجب بسبب تملك المال فقط ماعدا الزكاة ، ودليلهم إلى ما ذهبوا إليه :
أولاً : ما أخرجه الترمذي (٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا ادت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك » والمراد أنه بآداء الزكاة قد أسقط جميع الحقوق المالية التي تتعلق بالمال لتملكه وحيازته ، وهناك ما هو أوضح من هذا وأوضح ، فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر الزكاة فقال رجل يا رسول الله هل علي غيرها ؟ فقال لا إلا أن تطوع (٦)

(٤) الأموال ٤٩٥ روي الأثر مرفوعاً قال المنذري : رواه الطبراني في الأوسط والصغير .

(١) أخرجه مسلم في الصحيح ج ٥ ص ١٣٨

(٥) أخرجه الترمذي وقال حسن غريب / تحفة الأحوذ ج ٢ ص ٢

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ج ٩ ص ٨٨

(٦) أخرجه الترمذي في كتاب الزكاة ج ٣ ص ١٤

(٣) الأموال ص ٧٨٤

ثانيا : ماروي عن أنس (١) قال : كنا نتمنى أن يبتدي الأعرابي العاقل فيسأل النبي صلى الله عليه وسلم ونحن عنده ، فبينما نحن كذلك ، إذ أتى أعرابي . الحديث فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن بعثته وعن الصلاة والصيام والزكاة والحج ، وفي كل سؤال يجيبه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال الأعرابي : والذي بعثك بالحق لا أدع منهن شيئا ولا أجاوزهن ، ثم وثب وخرج . فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن صدق الاعرابي دخل الجنة . .

ثالثاً : ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليس في المال حق سوى الزكاة » (٢) . رابعاً : ما نقل عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً : نسخ الأضحى كل ذبح ، ورمضان كل صوم ، وغسل الجنابة كل غسل ، والزكاة كل صدقة وروى مسروق (٣) عن علي موقوفاً قال : نسخت الزكاة كل صدقة ، فإن صح المرفوع فهو واضح في إسقاط وجوب جميع الصدقات ما عدا الزكاة ، وإن لم يصح المرفوع فالموقوف سنده حسن ، وهو أيضاً يثبت النسخ لجميع الصدقات التي كانت واجبة بالزكاة ، لأن ذلك لا يعلم إلا من طريق التوقيف ، إذ لا مجال للاجتهاد في هذا فعلم أن قول علي كان توقيفاً ، لديه في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر ، وإلا لما جراً أن يقول بنسخ شيء محكم ، وروى أبو جعفر محمد بن علي والضحاك نحوه مما روى عن علي ، قال : نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن .

مناقشة الأدلة :

ونبدأ بما بدأنا به أولاً وهي أدلة من قال : إن في المال حقاً سوى الزكاة . أولاً : حديث فاطمة بنت قيس الذي أخرجه الترمذي ضعيف وسبب ضعفه أن أحد رواه متفق على تضعيفه ، وهو أبو حمزة ميمون الأعور ، قال الامام أحمد : متروك الحديث وقال الدارقطني : ضعيف وقال البخاري : ليس بالقوى عندهم ، وقال النسائي : ليس بشقة (٤) . ولذا نبه الترمذي عند اخراج الحديث فقال : وأبو حمزة يضعف وهذا يسقط الاستدلال من الحديث ، لما لأموال المسلمين من الحرمة والصيانة التي لا يجوز استباحتها وإخراجها من يد مالكيها الا بدليل صحيح ثابت ، بل هناك رواية معارضة لحديث فاطمة رواها ابن ماجه وهي : (ليس في المال حق سوى الزكاة) .

ثانيا : إما الآية الكريمة (ليس البر . .) فقد رآ على استدلالهم بها بعدة ردود منها : أ - أنه ليس فيها دلالة واضحة على الصدقة الواجبة ، بل يحتمل أن يراد بها الصدقة النافله كما يحتمل أن يراد بها الصدقة الواجبة ، لأن غاية ما في الآية أنها عذت ذلك من البر ، وهو

(٤) أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ١٥٤ .

(٢) عن ميزان الاعتدال .

(١) فتح الباري ج ٤ ص ١٤ .

(٢) رواه ابن ماجه / عن الفتح الكبير ج ٣ ص ٦٣ .

لفظ ينطوى على الفرض والنفل بلا تفريق ، وحملها هنا على النافلة أقرب وأعذب ، لما في ذلك من التنويع ، فالزكاة للحق المالي الواجب وهذه تكون للنافلة ، ومن كمال البر وصفات أهل البر أن يأتوا بالواجبات ثم يتجاوزوها إلى النوافل ، وقدمت النافلة على الفريضة في الآية مبالغة في الحث عليها والتنبيه بشأنها .

ب - أن المراد من الايتاء - لذوي القربى واليتامي والمساكين وابن السبيل وفي الرقاب - هو الزكاة المفروضة ، ليس في ذكر الزكاة بعدها تكرار مغل ، لأن الغرض من مقدمة الآية بيان لمصارفها ، ومن ذكرها بعد إقام الصلاة الحث عليها وبيان أدائها ، وليس في ذكر بعض المصارف وترك البعض الآخر إسقاط لما لم يذكر ، لأن المقصود من الآية هنا أبواب الخير دون حصر وقدم بيان المصارف عليها اهتماماً بشأن توزيعها ، فإن الصدقة تعتبر حيث وقعت وصادفت ، فلو دفعت لغير مستحقها لم تكن صدقة ، كما يدل لذلك قول الله تعالى (قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامي والمساكين ، الخ الآية (١) .

ج - على فرض التسليم بأن المراد من الايتاء حقوق مالية واجبة غير الزكاة ، فهي منسوخة بالزكاة بما روي عن علي رضي الله عنه مرفوعاً : نسخت الزكاة كل صدقة ، وروي نحوه عن الضحاك (٢) وهو العالم بالتفسير - قال : نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن . أي نسخت وجوبها وبقي أصلها للتدب والتطوع ولا يلزم من القول بالنسخ أن يكون بعض الآية ناسخاً لبعضها الآخر ، بل يكون الناسخ للايتاء آيات وأحاديث أخرى شرعت فيها الزكاة .

والذي يظهر لي - والله أعلم - أن الآية وردت لبيان صفة المؤمنين الأخير كما يظهر ذلك من أقوال المفسرين ، قالوا (٣) ولكن البر أرى البار ، كقول الخنساء :
ترتع مارتعت حتى إذا اذكرت
فإنما هي إقبال وإدبار

يعنى مقبلة ومدبرة ، أو أن يكون في الآية حذف وتقديره : ولكن البر بر من آمن بالله إلا أن القول بعدم التقدير أولى ، وعليه فالآية في بيان صفات المؤمنين الأبرار ، وهنا أقوال : إن الآية وصفت المؤمنين بصفات متلاحقة اتصفوا بها واحدة ثلوا الأخرى ، حين طلعت منهم فلما دعوا إلى الايمان ونبذ الاصنام آمنوا إيماناً راسخاً باشر قلوبهم ، ثم دعوا إلى الاحسان والانفاق تطوعاً تقوية لأواصر المجتمع الصغير بين كتل متراسة من الأعداء حين كانوا كالزورق الصغير في البحر الخضم المتلاطم وكان هذا كله في مكة ، ثم شرعت الصلاة فأقاموها وفرضت الزكاة فأدوها ، ودعوا إلى الجهاد فصبروا وصابروا في البأساء والضراء وحين البأس ، فاستحقوا الوصف الالهي

(١) البقرة آية ٢١٥ .

(٢) الاموال ص ٤٩٦ .

(٣) احكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ١٥٢ .

(أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون) (١) .

ثالثاً : أما حديث أبي هريرة الذي فيه (ومن حقها أن تجلب على الماء) وما في معناه من الأحاديث التي دلت على إثبات حق في الانعام والخيل غير الحق الواجب في الزكاة ، فالجواب عليها كما يلي : أن الداودي (٢) ذكر حديث أبي هريرة بالجيم في (تجلب) بدل الحاء ، وفسره باحضارها إلى المصدق على الماء لضبطها وتسهيل أخذ حق الله منها على الساعي ، بخلاف لو تركت في البراري لتكلف الجاهلي العناء ، ولا ختلط عليه الأمر وضاع حق الله منها وهو معنى معقول ومقبول ولكن تعقب ابن دحية هذا القول وجزم بتصحيحه ، كما رد عليه بأنها لو رويت تجلب (بالجيم) للزم القول إلى الماء لا على الماء ، وذكر البعض أن هذه العبارة غير مرفوعة بل هي من تفسير الصحابي واجتهاده ، ولا يعتد بذلك مادام لدينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفسير لهذا الحق بأنه الزكاة ، ففي رواية بل رويات عديدة قوله (٣) (لم يؤد زكاتها) بدل قوله (لم يؤد حقها) فاعلم أن حقها هو الزكاة .

إلا أن الظاهر رفع العبارة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما جاء ذلك عند أبي داود من طريق ابن عمر الفدائي عن أبي هريرة قلنا يارسول الله : ماحقها ؟ قال إطراق فحلها .. الحديث وعلى صحة الرفع أجاب العلماء عن ذلك بجوابين .

أ - أن هذا الوعيد لتارك هذا الحق كان قبل فرض الزكاة ، يؤيده تفسير ابن عمر رضي الله عنهما للكنز في قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) (٤) قال ابن عمر : من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت جعلها الله طهراً للأموال .

ب - أن المراد بالحق القدر الزائد على الواجب ولا عقاب بتركه وإنما ذكر استطراداً ، فلما ذكر حقها بين الكمال فيه .

وهناك جواب آخر وهو أن الحلب وأمثاله يحمل على ما إذا كان هناك مضطر إليه ، ولذا قال ابن بطال (٥) في المال حقان فرض عين وغيره . فالحلب من الحقوق التي هي من مكارم الأخلاق ، ولو كان المراد أمراً غير الزكاة لأوجب ذلك أيضاً في الحمر الأهلية ، ففي الحديث أنه سنل صلى الله عليه وسلم عن الحمر فقال : ما أنزل الله على فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاذة (فمن يعمل

(١) البقرة آية ١٧٧ .

(٢) عن فتح الباري ج ٤ ص ١١ .

(٣) فتح الباري ج ٤ ص ٦٦ باب زكاة البقر .

(٤) التوبة / ٣٤ .

(٥) فتح الباري ج ٥ ص ٤٤٣ .

مثقال ذره خيراً يره (١) .

رابعاً أما استدلالهم بقوله تعالى : (وآتوا حقه يوم حصاده) على إثبات حق سوى الزكاة ، وأنه غير منسوخ ، فيجواب عنه بأن هذا القول لا يخلو من أحد معنيين ، إما أن يكون المراد بهذا الحق عن الوجوب والندب ، فان كان ندباً عندهم فلا يستساغ لهم ولا يستقيم إلا باقامة الأدلة عليه ، إذا غير جائز صرف الأمر عن الوجوب إلى الندب إلا بدلالة صارفة .

وإن كان مرادهم بهذا الحق الوجوب للزم أن ترد نقول بذلك عن طريق التواتر لعموم الحاجة إليه والعمل به ، وإذا لم ينقل بالتواتر فلا أقل عما نقل به العشر ونصف العشر ، ولما لم يعرف ذلك عن عامة السلف والفقهاء علمنا أن المقصود بذلك ليس حقاً سوى الزكاة بل هو العشر ونصف العشر وقولهم : إن الآية مكية نزلت قبل مشروعية الزكاة التي فرضت بالمدينة ، فقد رد عليه بأن البعض قد ذكروا أن الآية مدنية جاءت في سورة مكية ، ولذلك أشباه ونظائر في القرآن الكريم ولذا يكون المراد بها الزكاة المفروضة ، وهو المروي عن انس وابن عباس وابن المسيب (٢) واستدلوا بالآية لأنها أوجبت الإيتاء يوم الحصاد ، وهو لا يعقل أن يكون زكاة لامتناع ذلك قبل تخفيف التمر وتصفية الحب . فقد أجيب عنه بجوابين :

أ - أن الأمر بإيتائها يوم الحصاد للمبالغة في العزم على المبادرة إليه ، والمعني اعزموا على إيتاء الحق واقصدوه واهتموا به من يوم الحصاد ، حتى لا تؤخروه عن أول وقت يمكن فيه الإيتاء .
ب - أن الظرف (يوم) لم يجعل ظرفاً للإيتاء المأمور به ، وإنما هو ظرف لحقه والمعني وآتوا الحق الذي وجب يوم حصاده حال تمكن الأداء بعد التجفيف والتنقية ، ولهذا قال الفقهاء : لا يستقر وجوب الزكاة إلا بعد حصده ووضعه في الجرين أو البيدر قالوا : فما أكل أو تلف بلا تعد من صاحب الزرع قبل ذلك فلا زكاة عليه فيه أما تذييل الآية بالنهي . عن الاسراف والاستدلال بأن ذلك لا يتحقق في الزكاة ، لأنها محدودة الأنصبة ومقدرة الواجب فيها ، فالواجب أن النهي يحتمل أن يتوجه إلى التصديق كما يحتمل أن يتوجه إلى الأكل قبل الحصاد الذي به يستقر الوجوب ، فيضيع حق الفقراء أو يبخس وينقص ، كما يحتمل أن يتوجه إليهما النهي معاً وإلى غيرها دون تحديد كما قال إياس بن معاوية : ما جاوزت به أمر الله فهو سرف .

والذي رجحه ابن كثير أن النهي موجه إلى الأكل ، لكن الظاهر - والله أعلم - من سياق الآية حيث قال تعالى (كلوا من ثمره إذا أثمر) أن يكون عائداً على الأكل أي لا تسرفوا في الأكل وإلى هذا جنح المهامبي في تفسيره .

وعلى فرض القول بأن الآية اثبتت حقاً سوى الزكاة فقد نقل عن عدد من المفسرين نسخها بالزكاة كما نقله ابن جرير عن ابن عباس وعدد من التابعين .

(١) الزلزلة آية ٧ .

(٢) محاسن التأويل ج ٦ ص ٢٦ .

ولكن في النسخ نظر كما قال ابن كثير (١) لأن النسخ يكون عند تعارضها ، والواقع خلاف ذلك ، بل كل ما في الأمر أن قوله تعالى (وآتوا حقه) يجعل فجاءت الزكاة بمقاديرها فأوضحته وبينته ولا يعد ذلك نسخ إلا عند بعض العلماء .

الترجيح :

بعد هذه المناقشة لأدلة المسألة وتمحيصها ، يظهر للعيان أن الحق مع أكثر الفقهاء فيما ذهبوا إليه من إسقاط كل حق سوى الزكاة يجب بسبب المال وحده ، وبدأت أدلة الذين ذهبوا إلى إثبات هذا الحق أنها ليست في موضوع البحث وصلبه ، بل تصلح للاستدلال بها على مسائل فرعية جانبية كالخلاف في ضيافة يوم وإعارة دلو ، واعطاء قبضة من زرع يوم الحصاد ، وهذه أمور لو سلم بوجودها فهي لم تجب إلا لأمر عارض مستقل بذاته لا بسبب المال والتي من هذا النوع كثيرة يعسر حصرها ، والأمثلة لذلك كثيرة ، قال ابن تيمية في تفسير (٢) (ليس في المال حق سوى الزكاة أي بسبب المال سوى الزكاة والا ففيه واجبات بغير سبب المال ، كما تجب النفقات للأقارب والزوجة والرقيق والبهائم ، ويجب حمل العاقلة للديات ، وقضاء الديون ، ويجب الاعطاء في النابذة ، ويجب إطعام الجائع وكسوة العاري فرضاً على الكفاية إلى غير ذلك من الواجبات المالية لكن بسبب عارض والمال شرط وجوبها ، كالاستطاعة في الحج ، فإن البدن سبب الوجوب والاستطاعة شرط ، والمال في الزكاة هو السبب ، والوجوب معه حتى لو لم يكن في بلده من يستحقها حملها إلى بلد آخر وهي حق وجب لله تعالى .

ولو استدل هؤلاء المعارضون للجمهور برأي أبي ذر رضي الله عنه ومذهبه في عدم جواز الادخار ، ووجوب الاتفاق على الفقراء بكل فائض زائد عن القوت وسداد العيش ، واستدلوا بأدلتهم بأن ذلك كنز يذم فاعله ، وبأقواله (لا يبيتن عند أحدكم دينار ولا درهم إلا ما ينفقه في سبيل الله أو يعده لغريم) (٣) لو استدلوا بذلك لكان لاستدلالهم وجهة نظر في معارضة قول الجمهور وكان في المسألة خلاف حقيقي وجذري ، ولكن لم يستدل به أحد ولو استدل به لكان الرد عليه يسيراً ، بأن ذلك مذهب صحابي عارضه جماهير الصحابة حتى لم يقل ذلك منهم أحد ، مما دعا أبا ذر إلى التنحي عن الناس إلى منزل بين المدينة ومكة عاش بها وحيداً إلى أن وافته المنية رضي الله عنه .

(١) تفسير ابن كثير ج ٢ عند قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده .

(٢) مجموع الفتاوى ج ٧ ص ٣١٦ .

(٣) فتح الباري ج ١٤ ص ١٤٠ ص ١٦ .

فراغ بيت المال وموقف الدولة منه

بعد هذا الترجيع - أن ليس في المال حق سوى الزكاة - بقي أن نعرف هل هناك حقوق مالية تجب على الرعية لبيت المال لأسباب طارئة وعارضة أو لا ؟
والجواب هنا بملء الفم هو الإيجاب ولا شك ، ولكن قبل أن نتفوه بهذا الحكم ، يجب أن نضع لذلك أسساً وضوابط ، حتى لا يستغله حاكم ، أو ينتهزه والر ، فيستبيح من أموال الأمة ما حرم عليه في سبيل استمرار حكمه وتثبيت عرشه ، فتكون هذه القواعد والشروط حجاباً منيعاً تحول دون ما يشتهى الحاكم المتسلط باسم الاسلام وأموال الامة .
ويمكن أن نلخص هذه الشروط والضوابط بما يلي :

أولاً : خلو بيت المال :

والمراد بهذا بيان عجزه ، وعدم كفايته لما يجب عليه من مهام ومتطلبات ، لا فراغه تماماً إذ يعد خلوه حقيقة انهيار الدوء وتعريضها للزوال ، وعلى الأخص في مثل هذه العصور التي يعد فيها نقص الاحتياطي سبباً من أسباب سقوط الحكومات . ونحن إذ نبحث هذه المسألة لا نشك في احتمال وقوعها ، ، وإن كان الأمر نادراً وبعيداً عندما تقوم دولة الاسلام من جديد ويشرف عليها أبناءها البررة الأوفياء المتعففون النزهاء من أبناء الرعيل الأول وأحفاد السلف الصالح ، الذين إذا دخلوا بيت مال المسلمين تعبق رائحته بما فيه من عطور ، سدوا بأيديهم أنوفهم حتى لا يتميزوا بشم رائحة

أموال المسلمين دون بقية الرعية ، مع أنهم لو فتحوا أنوفهم لما أضروا بالمسلمين ولا نقصوهم من أموالهم مقدار ما يحمله المخيط إذا غمس في البحر ثم أخرج ، هؤلاء الذين يحسون بأحاسيس الأمة ويشعرون بشعورها ، يشاطرون الرعية أتراحها قبل أن يشاركوها أفراحها . أما الذين يريدون أن يرجعوا إلى عصور ما قبل الاسلام ، وعهود الإمبراطوريات والظلم والديكتاتوريات ، فيحسبون خزانة الدولة خزائن أبيهم بل ماليتهم الخاصة التي ورثوها بعد قتلهم لسلفهم ، يمدون أيديهم لها متى شاءوا ، ويضعونها حيث أرادوا في سبيل عزهم وتثبيت كرسى حكمهم ، فالحكم الذى أسلفنا وهو الإيجاب ليس لهم ، وعرض هذه المسألة ليست لأجلهم بل لانتناسب وحالم ، إذ الواجب والحال هذه مناقشة مسألة أخرى هي جواز استمرار حكمهم وعدمه ، وليس هنا مجاله ، لا جواز جبايتهم لأموال من الأمة أو عدم جواز ذلك .

ثانياً : موافقة أهل الحل والعقد - مجلس الشورى - بعد أن تقوم لجنة ممن يوثق بسلوكهم ودينهم ولهم علم وخبرة بالنواحي المالية ، فيقद्रون الظروف الراهنة ويدرسون الأمر من جميع جوانبه ثم يصدرن تقريراً بالمقادير التقريبية اللازمة لسد الخلل والنقص ولا يعد هذا التقرير ساري المفعول واجب التطبيق إلا بعد موافقة فقهاء الأمة وذلك لعدة أسباب :

أ - كف يد الحكام عن التسلط على أموال الأمة وعدم تمكينهم من ذلك . إذ الغالب وجود عدد بين الفقهاء يمتازون بالصلااح والورع وقول الحق ، ولو أدى ذلك إلى اضطهادهم فلا يخافون في الله لومة لائم .

ب - لأنهم أعلم بالحلال والحرام ، فالأصل صيانة أموال الأمة وبراءة ذمتهم نحو الدولة ، فاحلال مثل هذه الأمور يحتاج الى تضلع بالنصوص الشرعية والقواعد الفقهية التى تبني عليها الأحكام .

ج - في موافقة فقهاء الأمة على ذلك إعطاء للمسألة حكماً شرعياً تكليفاً كبقية الأحكام المنصوص عليها نصاً ، فتخول السلطان معاقبة المتهرب والممتنع ، وليس هذا أمراً غريباً ، قد جمعت الأمة على أن أجماع الفقهاء مصدر من مصادر التشريع لما ورد في ذلك من آيات وأحاديث تبين أن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة .

د - كما أن أخذ موافقة هؤلاء الزعماء تشجيع للأمة على الدفع وتسهيل لمهمة الجباية .

ثالثاً : - ألا تأخذ صفة الإلزام إلا بعد فتح باب التبرع والتطوع وذلك لأمرين :
الأمر الاول - أن التبرع والتطوع هي الطريقة التى لدينا عليها من الأدلة الشيء الكثير عن رسول الله صلى عليه وسلم ، من ذلك مارواه أصحاب السير في غزوة تبوك ، حين أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم النهوض إليها ، صرح بها ، وأمر الناس بالتهيؤ والجهاز لها ، فحضر أهل

الغنى على النفقة والحملان في سبيل الله لمن لم يجد زاداً ولا راحلة ، فأنفق أهل الغنى وحملوا في سبيل الله ، واحتسبوا الأجر من الله ، ومن شارك في هذا بحظ عظيم أبو بكر وعمر وعثمان (١) ، فجاء أبو بكر بما لديه من مال ، فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أبقيت لأهلك يا أبا بكر ؟ قال : أبقيت لهم الله ورسوله ، وجاء عمر بشطر ماله ، وجاء عثمان بصدقة عظيمة ذكر أنها ألف دينار وثلاثمائة بعير مجهزة ، فأعجب رسول الله صلى الله عليه وسلم بما وضع بين يديه من دنائير عثمان فطفق يدعوا له ، اللهم أرض عن عثمان فاني راضى عنه ويقول ، ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم ، وأحضر جابر بن عبد الله الانصاري جفنة من بُرهي كل ما يملك ، فلمزه المنافقون بهذه الصدقة ، فیدافع الله عنه وينزل الوحي على رسوله بقرآن يتلى (الذين يلّمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم ، سخر الله منهم ولهم عذاب إليم) وقد روى البخارى (٣) عن أبي سعود الانصارى رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أمرنا بالصدقة انطلق أحدنا الى السوق فيحامل نصيب المذ . أي نحمل على ظهورنا بالأجرة فنكسب المد لتصدق به .

والأمر الثاني - أن جمع المال عن طريق التبرع عند الحاجة والنوائب والنوازل أنجح وسيلة تسكلها الدولة ليسرها وسرعتها في دفع النوائب والأخطار المفاجئة قبل تفاقمها وازديادها ، لانها لا تحتاج إلى دراسة ومتخصصين للبحث والتقدير وكيفية التوزيع على طبقات الشعب ولكون ذلك أدهى في مشاركة جميع أفراد الأمة المقل منهم والمكثر ، فبالطوع يشارك الغني والفقير كل على مقدار طاقته ، ولولا ذلك لما أسهم المقل بمد من بر ، إذ ليس من المعقول أن يفرض نظام مهما بلغ من الدقة والظلم أن يفرض على أمثال هؤلاء شيئا ، والذي يمكن أن يعكس صفو الاستدلال بهذه النقطة ، أن يقال : إن الأغنياء قد يكونون بمنجاة من هذه المشاركات المالية ، فيزيد ثراؤهم غني ، ويزداد الفقير جهداً ، والجواب أن ليس علينا من ذلك شيء ، إذ المقصود من عملنا هو دفع النائبة ، فان دفعت بأمثال مد هؤلاء الفقراء فيها ونعمت ، وإلا رجعنا إلى صفة الالتزام ببقية الأغنياء ، أما الفقراء منهم فهم الآن بمنجاة من الالتزام ، ولذا فلا ازدواج عليهم بالصدقة .

ولأن التبرع حين النازلة الداعية للجباية تكون أدعى إلى البذل ، لمشاركة البازل للحادث باحساسه بصدق الطلب ، وتحقيقه من توجيه ماله المبذول في وجهات خيرية عاجلة ، ولذا سيسارع الجميع دون استثناء كما حدث ذلك في زمن الصحابة رضوان الله عليهم ، ويحدث مثل ذلك في أزماننا هذه أيضا والأمثلة على ذلك لا تحصى .

(١) السيرة النبوية لابن هشام القسم الثاني ص ٥١٦ والكامل لابن الأثير ج ٢ ص ٢٧٧ .

(٢) اية ٧٩ / التوبة .

(٣) عن فتح الباري ج ٤ ص ٢٦ .

ولذا نرى أن ترسل لجان لجمع الصدقات والتبرعات قبل أن يرسل سعاة وجبة لدفع النوايب ، وقد يقول البعض بأن الاعتماد على دفع التبرعات رجوع بالدولة إلى الحياة البدائية ، حيث كان يعتمد صاحب السلطة على تبرعات الموسرين من الرعية ، وعلى العمل الشعبي والشخصي الذي يتطوع به بقية أفراد الرعية .

والحق أن الاعتماد هنا على التبرعات أجدى وأصوب ، لما قدمنا من أسباب ، وليس في ذلك رجوع إلى الحياة البدائية للدولة ، بل هو رجوع إلى تبسيط الأمور وعدم تعقيدها ، نعم إن الأسلوب الاجباري يجدي في مجتمع مادي متفكك قتله الحرص والطمع حتى ضعفت فيه روح التعاون بين الأفراد بل بين الأقارب ، إلا أنه لا يجدي في مجتمع مسلم متماسك ينن قاصيه لألم دانية .

رابعاً - أن يكون الشيء المفروض قدر الحاجة التي اجمع عليها أهل العلم والخبرة ومازاد على ذلك فهو ظلم ، إذ الضرورة تقدر بقدرها .
خامساً - أن يراعى في كيفية توزيعها وجبايتها العدل .

ولانتشك أن السير على نظم الزكاة في كثير من الصور تكون أقرب للعدل ، فيجعل حداً أدنى كالنصاب لا يجبي ممن دخله الشهري دونه ، ثم توزع على أعظم الطبقات دخلاً ثم الأدنى فالأدنى بنسب معينة إلى أن تحصل الكفاية ، دون أن يكون في ذلك إلحاق ضرر بأموال الأغنياء .

سادساً :- أن يبدأ الأخذ بالأقوال المرجوحة في المسائل الخلافية بين الفقهاء في فريضة الزكاة والواجبات المالية إذ الأخذ بها أولى من الأخذ بقول لم يقل به أحد من المجتهدين .

سابعاً - إنفاق حصيلة الجباية في الأغراض التي جبيت من أجلها حتى لا تدعو الحاجة مرة أخرى إلى الجباية .

فاذا توافرت هذه الضوابط السبعة استطعنا القول بعدها باعطاء حق للامام بجباية شيء من اموال الرعية ، سوى ما يجب عليهم من الزكاة ، هذا إذا وجد من الأسباب الطارئة ما يستدعي لمد يد الدولة إلى أموال القادرين من رعيته .

أما الأسباب الطارئة فمن الممكن بيانها بما يلي :
أولاً : الجهاد ومستلزماته .

ثانياً : فك الأسرى من يد الأعداء .

ثالثاً : الكوارث المؤدية إلى الفقر والمجاعات

وسأنتى إلى تفصيل كل حالة على انفراد بأدلتها ثم احتمها بأمر رابع وهو ما إذا تقاضي المواطن منفعة من الدولة دون بقية الرعية وهو ما يسمى الآن بالرسوم .

أولاً : جمع المال للجهاد

عدَّ علماء هذه الأمة الجهاد ركناً سادساً للأركان التي بني عليها الإسلام ، اهتماماً بشأنه ، ونقلوا الإجماع على فرضيته ، ولكن على الكفاية ، حتى لا تتعطل مصالح الأمة ، فإن قام به البعض سقط عن الباقيين وإلا أثم جميع المكلفين ، ويحصل فرض الكفاية بأن يشحن الإمام الثغور بكافئين للكفار مع إحكام الحصون ، والختناق ، وأن يغزو الكفار في عقر دارهم في العام مرة واحدة ، أو مرتين . هذا إذا كان العدو في بلده والمسلمون آمنون في ديارهم ، لا يخشون تحركه نحوهم أو غدره بهم ، أما إن هجم العدو على بلاد المسلمين فدخلها أو بات على مشارفها ، فيصبح الجهاد فرضاً على كل مسلم قادر على حمل السلاح من أهل البلد المغار عليها ، ومن قاربها ممن لا يحصل رد كيد العدو إلى نحره إلا بهم ، حتى يشمل ذلك الوجوب جميع المسلمين من أقصى ديارهم إلى أقصاها ، إن استطاعوا الوصول إلى مكان النصرة والقتال . وليس هنا مجال التدليل على النقاط السابقة بيانها إلا أن الأمر يقتضي إيراد بعض الآيات لتكون لنا عوناً على استخلاص الحكم في مسألتنا .

وقال الله تعالى : (انفروا خفافاً وثقالاً ، وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم) (١) روي عن أبي صالح في تفسيره (خفافاً وثقالاً) أغنياء وفقراء ، والآية هنا بصيغة الأمر ، ولا يوجد له صارف عن الوجوب ، ثم جاءت الآيات بأسلوب آخر هو الحض والترغيب ، كقوله تعالى : (هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم . .) ثم ذكر سبحانه هذه التجارة الرابعة (وتجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم) (٢) وعرضت آيات آخر مقارنات بين القاعدين غير أولي الضرر والمجاهدين في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، وأما صفات المؤمنين التي ذكرت في كتاب الله فيندر منها من لم تذكر صفة الجهاد فيها ، قال تعالى : (إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم) (٣) وقال تعالى « لكن الرسول والذين آمنوا معه جاهدوا بأموالهم وأنفسهم » (٤) وقال تعالى : « ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم » (٥) .

والذي أريد من هذا العرض أن أخرج بأن القرآن قدم الجهاد بالمال على الجهاد بالنفس اهتماماً منه وبه وإشعاراً بأنه قد تدعو الحاجة إليه فيكون المسلمون أحوج إليه من الرجال لكثرة عدوهم

(١) ٤١ التوبة

(٢) ١١ الصف

(٣) ٧٢ الانفال

(٤) ٨٨ التوبة

(٥) المجرات ١٥

وقلة عُدّهم ولذا لم يخالف أحد من المسلمين في أن الجهاد يشمل الجهاد بالمال والنفس معاً أو كل وسيلة تؤدي نتيجة جيدة ، وعلى هذا درج المفسرون لأيات الجهاد : قال الجصاص (١) في تفسير قوله تعالى « وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله » قال : فأوجب فرض الجهاد بالمال والنفس جميعاً فمن كان له مال وهو مريض أو مقعد أو ضعيف لا يصلح للقتال فعليه الجهاد بماله بأن يعطيه غيره فيغزو به ، كما أن من له قوة وجلد وأمكنة الجهاد بنفسه ، كان عليه الجهاد بنفسه وإن لم يكن ذا مال ويسار بعد أن يجد ما يبلغه ، ومن قوى على القتال وله مال فعليه الجهاد بالنفس والمال ، ومن كان عاجزاً بنفسه معدماً فعليه الجهاد بالنصح لله ولرسوله . ثم يقول في موضع آخر (٢) في تأويله قول الله تعالى « لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم » (٣) فقال : وهذه الآية أيضاً تدل على وجوب الجهاد بالمال والنفس جميعاً ، لأنه تعالى قال : « أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم » فذمهم على الاستئذان في ترك الجهاد بهما ، ثم يفصل كيفية الجهاد بالمال فيقول والجهاد بالمال يكون على وجهين :

أحدهما إنفاق المال في اعداد الكراع والسلاح والآلة والراحلة والزاد وما جرى مجراه مما يحتاج إليه لنفسه . والثاني إنفاق المال على غيره ممن يجاهد ، ومعونته بالزاد والعدة ونحوهما .

والفقهاء حين أطلقوا حكم الجهاد الكفائي والعيني ، كانوا يعنون الجهاد بجميع صورته من مال ونفس ، وما يتبع ذلك ، إذ لس من المعقول إن يكلف المسلم ببذل نفسه ثم لا يكلف ببذل ماله ، مع أن النفس أثنى من كل شيء ، وقد أباح الاسلام بذلك جميع الأشياء في سبيل صيانتها وحفظها .

والأمر لا يحتاج إلى استدلال ، بل هو صريح تعاريف الفقهاء له قال صاحب الدر المختار (٤) نقلاً عن ابن الكحال قال : الجهاد بذل الوسع في القتال في سبيل الله ، مباشرة أو معاونة بمال أو رأي أو تكثير سواد أو غير ذلك ، وقال غيره بأنه المبالغة في بذل ما في الوسع لنشر الاسلام والدفاع عنه .

ومع هذا الإيجاب على الأمة كأفراد ، فقد هيا الاسلام للانفاق على الجهاد من الأموال العامة ما يسد الحاجة ، فقد جعل له من الزكاة سهماً مفروضاً هو سهم سبيل الله ، وإن قال البعض بأنه عام في كل ما هو مرضاة لله ، إلا أننا لن نتجاهل أن الجهاد هو أول باب لمرضاة الله ، والبند الأساسي الهام لانفاق هذا السهم من الزكاة .

كما رصد خمساً من الغنائم لهذا الغرض بالذات .

(١) أحكام القرآن ج ٣ ص ١٤٤

(٢) أحكام القرآن ج ٣ ص ١٤٦

(٣) ٤٤ التوبة

(٤) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢٣٦

أما الفئ فهو بجميع أشكاله وصوره طوع يد الامام ، ينفقه حيث يشاء بادئاً بالأهم كتجهيز الجيوش ، وسد الثغور وحماية المسلمين ولئن لم تف هذه الأموال إلى الهدف المنشود من مشروعية الجهاد ، عاد التكليف بالجهاد بجميع متطلباته إلى الامة ، التي شرع الجهاد من أجلها ولحمايتها وللذود عن عقيدتها ومقدساتها ، ولذا يلزمهم القيام به كبقية الفرائض الأساسية المشروعة في الاسلام . قال صاحب الدر المختار (١) عند حديثه عن كراهية الجعل للغازي : فان لم يوجد شيء في بيت المال لا يكره للضرورة ، وهي دفع الضرر الأعلى وهو تعدي شر الكفار إلى المسلمين بالضرر الأدنى وهو الجعل المذكور ، ثم يقول : فمن قدر على الجهاد بنفسه وماله لزمه ، ولا ينبغي له أخذ الجعل ، ومن عجز عن الخروج وله مال ، ينبغي أن يبعث غيره عنه بماله .

قال صاحب الدر المنتقى : والجهاد فرض كفاية وليس بتطوع أصلاً هو الصحيح ، فيجب على الإمام أن يبعث سرية إلى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين ، وعلى الرعية إعانتته إلا إذا أخذ الخراج وقال الشاطبي : إذا خلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى مال يكفيهم فللإمام إذا كان عدلاً - أن يوظف على الأغنياء بما يراه كافياً لهم في الحال إلى أن يظهر مال في بيت المال . وقال النووي : (٢) بعد أن ذكر أنه لا حق لأهل الصدقات في الفئ ولا لأهل الفئ في الصدقات ، قال : فان احتاج المسلمون إلى من يكفيهم شر الكفار ولا مال في بيت المال ، فهل يجوز إعطاء المرتزقة من الزكاة من سهم سبيل الله تعالى ؟ فيه قولان مشهوران أحدهما لا يعطون ، كما لا يصرف الفئ إلى أهل الصدقات والثاني يعطون لأنهم غزاة ، قال أصحابنا : فعلى القول الأول أنهم لا يعطون من الزكاة يجب على أغنياء المسلمين إعانتهم .

ثانياً : فك أسرى المسلمين من يد الأعداء :

ليس الجهاد المشروع لتحرير الأرض من سلطان الكفر ، وبسط سلطان الاسلام عليها بأولى من تحرير المسلم من سلطنة الكفار وهيمنتهم عليه ، قال فقهاء الشافعية (٣) : ولو أسر الكفار مسلماً فالأصح وجوب النهوض إليهم لخلاصه إن أمكن ذلك ، كما ينهض إليهم عند دخولهم دارنا ، بل أولى لأن حرمة المسلم أعظم من حرمة الدار ، ولذا فالحكم الذي قلناه مسبقاً في الجهاد يقال في السعي من أجل فكك أسرى المسلمين من يد الأعداء ، لأنه يعد من توابعه ومستلزماته بل هو من داعي النصر والغلبة ، فالمجاهد الموقن بأن إخوته في العقيدة والسلاح لن يتخلوا عنه إن جرح أو

(١) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢٤١

(٢) المجموع ج ٦ ص ٢٢٦

(٣) مغنى المحتاج ج ٤ ص ٢٢٠

أسر ، سيقاتل بأقصى ماله من شجاعة وجرأة ، وفي سبيل بث هذه الروح لدى المقاتل المسلم دعا الشارع جميع المسلمين إلى بذل جميع السبل لاطلاق أسرى المسلمين من أسرهم ، وقرن ذلك ببذل لقمة العيش إلى الجائع ، لأن كلاً منهما سبب في الحياة السعيدة ، فعن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أطيحوا الجائع وفكوا العاني وأجيبوا الداعي » (١) ومع هذا رصد من مالية الدولة الشيء الكثير لفك الأسرى ، فسهل سبيل الله من الزكاة يشمل سبيل الخير ، وليس هناك خير أعظم من رفع سلطان الكفر عن المسلم ، وعلى قول من يقول إن سبيل الله مخصص بالجهاد ، فهذه شؤون الجهاد ومتطلباته .

وكذلك سهم الرقاب إذ الراجح - والله تعالى أعلم - شموله لاطلاق أسرى الحرب المسلمين ، وكذلك شمول الكفارات التي فيها العتق إن لم يجد رقيقاً يعتقه فليس أمامه إلا المساهمة في فك الأسارى المسلمين ، وبعد كل هذا ففي الفتي متسع لذلك ، فقد روى سعيد باسناده عن حبان بن جبلة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن علي المسلمين في فيئهم أن يفادوا أسيرهم ويؤدي عن غارمهم » (٢)

ولئن لم تقم جميع هذه الأموال بالفرض الذي ينشده الإسلام من تشريعها انتقل حكم الوجوب على المسلمين لتكافلهم وتضامنهم ، فلزمهم تخليص أسراهم مهما كلفهم إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً . قال فقهاء المالكية (٣) يجب هذا ولو استغرق فكاك أسرى المسلمين جميع أموالهم مالم يحصل بذلك ضرر عليهم ، وإلا ارتكب أخف الضررين ، وقد ذكر القرطبي (٤) الإجماع على هذا في تفسيره ، كما ذكر ابن قدامة (٥) الحنبلي أنه يجب فداء أسرى المسلمين إذا أمكن وبه قال مالك وعمر بن عبد العزيز وإسحاق ، ثم يروى أن ابن الزبير سأل الحسن بن علي : على من فكاك الأسير ؟ قال على الأرض التي يقاتل عليها ، ولم يقف الحنبلة عند فداء أسرى المسلمين بل توسعوا فقالوا بفداء أسرى أهل ذمتنا ، لأننا التزمنا حفظهم بمعاهدتهم ، وأخذ الجزية منهم ، فلزمنا القتال من ورائهم والقيام دونهم .

وبهذا قال الليث بن سعد وعلى أي حال فمتى وجب فداؤهم فانه سيبدأ بفداء الأسرى المسلمين قبلهم ، لأن حرمة المسلم أعظم ، والخوف عليه أشد ، وهو معرض لفتنته عن دينه الحق ، وهذا بخلاف أسرى أهل الذمة . ولكن ذهب بعض الفقهاء إلى القول بأن الفداء لأهل الذمة لا يلزم المسلمين إلا إن عجز عن فداء نفسه بماله ، وما أرى ذلك من العدل أن يكون غنمه للمسلمين عامة ، ويكون غرمه عليه وحده نعم عليه أن يخلص نفسه بأي وسيلة كالفرار وإعطائه العهود

(٣) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ١٥٥ .

(٤) تفسير الرطبي ج ٢ ص ٢٢٣ .

(٥) المغني ٩ ص ٢٢٢ .

(١) رواه البخاري ج ٢ ص ١٠٣ .

(٢) ذكره ابن قدامة في المغني ج ٩ ص ٢٧٢ .

والمواثيق لأن ذلك لا يلزمه الوفاء بها ، فان أعيته الحيل وليس من سبيل إلا الفدا بالمال أصبح فداؤه فرضاً على المسلمين لعموم الخير (أطعموا الجائع وفكوا العاني) .

ثالثاً : الحالات الطارئة كمنكوبي الحروب والزلازل والفيضانات :

لقد عرفنا بأن أموال بيت المال سواء محددة المصارف منها أو التي يرجع أمر إنفاقها لاجتهاد الامام ، لا بد وأن يقوم توزيعها بالحكمة والعدل بادئاً بالأهم فالهم ، كما أنه لا بد وأن يدخر للنوائب والنوازل جزءاً ، وليس هذا بدعاً من الأمر بل هذا من صميم الاقتصاد الاسلامي . فحين فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم خير قسمها قسمين ، أحدهما جعله بين المسلمين والآخر احتجزه لنوائبه ، كما أن من دواعي امتناع عمر رضي الله عنه من تقسيم السواد هو الادخار لمن يأتي من المسلمين بعد فتح هذه البلاد على أيدي أصحاب رسول الله والتابعين . ولئن لم يف هذا المدخر للقيام بحاجات الأمة الطارئة - وهو الغالب فلا بد من الرجوع إلى الأمة لجباية شيء من أموالها دفعاً للضرر العام بضرر خاص - إن صح التعبير بأنه ضرر خاص على من أخذ من ماله - ولقد ذكر الفقهاء إجماع الأمة على أن دفع الضرر عن المسلمين فرض كفاية إذا تخلوا عنه أثموا جميعاً ، وما هذا إلا لوجود الرابطة الروحية بينهم كما مثلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى .

وليس هذا شعور بالمشاركة العاطفية فحسب ، بل وقبل كل شيء مشاركة عملية بالبذل والعطاء في الأحوال الطارئة كالزلازل والفيضانات والقحط والمجاعات ، وهذه أقوال فقهاء الأمة تسرد الأحكام لمثل هذه المناسبات .
قال النووي: ومن فروض الكفاية دفع ضرر المسلمين ككسوة عار وإطعام جائع إذا لم يندفع بركة و بيت مال .

قال شارح هذه العبارة (الخطيب الشربيني) ظاهر كلام المصنف وجوب دفع الضرر وإن لم يبق لنفسه شيئاً ، لكن الأصح ما في زيادة الروضة عن الإمام الشافعي أنه يجب على الموسر المواساة بما زاد عن كفاية سنة ، ومقتضاه أنه لا يوجب فرض الكفاية بمواساة المحتاج على من ليس معه زيادة على كفاية سنة وهو كذلك ، وإن قال البلقيني : هذا لا يقوله أحد ، ولا يتأفقه ما في الأطعمة من وجوب إطعام المضطر وإن كان محتاجه في ثاني الحال ، فان هذا في المحتاج غير المضطر ، وذلك في المضطر فحسب والصحيح أن مصابي الحوادث ومنكوبي الزلازل واضرابهم ممن لا غذاء لهم ولا مأوى من فئة المضطرين الذين ليس أمامهم إلا الموت أو مد يد المعونة لهم ، فأقوال الشافعية السابقة في المصابين أظهرت أنه يتعين مساعدتهم على كل مستطيع على قدر ما أتاه الله استثناء أحد منهم .

بل صرح المالكية (١) بما هو أشمل من هذا ، فقالوا : : بأن دفع الضرر عن المسلمين ومن في حكمهم من أهل الذمة فرض كفاية حيث نظروا إلى كل انسان رفرفت فوق رأسه راية الاسلام مؤمنا ، أو مذعنا لحكمها فحسب ، ثم ضربوا أمثلة مثل ما قاله الشافعية من إطعام الجائع وكسوة العاري إذا لم تف الصدقات ولا بيت المال بذلك ومثله كذلك إذا ظلم الامام وجار على الرعية فمنع الزكاة من مستحقيها فانه يلزم الأغنياء القيام بفقرائهم (٢) أما إيضاح سلفنا الصالح للاطعام والكساء ، فقالوا في الكسوة ما يستر البدن كله على حسب ما يليق بالحال من صيف وشتاء ، ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناها كأجرة طبيب وثمان دواء وخادم منقطع لم يخدم مثله (٣) . وعلى هذا النص تقاس بقية الأمور التي تستدعيها الحاجة والضرورة .

وقال ابن حزم (٤) وفرض على الاغنياء من أهل كل بلدة ، أن يقوموا بفقرائهم ، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين العامة ، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لا بد منه ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك وبمسكن يكنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة .

وبيس هذا تحرماً وتطوعاً ، بل هو نابع من الشعور بالمسؤولية والحق الواجب عليهم ، قال ابن حزم - حامل لواء أن في المال حقاً سوى الزكاة - أما رواية عكرمة عن ابن عباس أنه قال : من أدى زكاة ماله فليس عليه جناح ألا يتصدق تطوعاً . وهذا صحيح ، أما القيام بالمجهود ففرض ودين وليس صدقة وتطوعاً ، وإثباتاً لهذا الحق يقول ابن حزم وغيره : إن المضطر لا يحل له أن يأكل من الميتة أو لحم الخنزير ، وهو يجد طعاماً في فضل عن صاحبه لمسلم كان أو ذمي . وليست هذه النصوص الفقهية السابقة إلا مستوحاة من المصادر التشريعية كالكتاب والسنة والاجماع ، قال الله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) أما السنة فأعم وأشمل ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يؤمن بالله واليوم الآخر من بات شبعاً وجاره طامر إلى . جنبه (٥) وفي حديث آخر (من لا يرحم الناس لا يرحمه الله) (٦) ويعلق ابن حزم على هذا الحديث فيقول : ومن كان على فضله ورأى أخاه المسلم جائعاً غريباً ضائعاً فلم يغثه بها رحمه بلا شك ، ويقول عليه الصلاة والسلام (المسلم أخ المسلم لا يظلمه ولا يحقره) (٧) ومن ترك أخاه يتضور جوعاً وهو قادر على إطعامه وكسوته فقد أسلمه وخالف النفي الذي هو بمعنى النهي .

(٤) المحلى ج ٦ ص ١٥٦ .

(١) حاشية الدسوقي ج ٢ ص ١٥٥

(٥) ذكر الألبوسي هذا الاثر في تفسير ج ٢ ص ٤١٠ .

(١) حاشية الدسوقي ج ٢ ص ١٥٥ .

(٦) رواه مسلم في كتاب الفضائل ج ٧ ص ٧٧ .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢

(٧) رواه مسلم في كتاب البر والصلة ج ٨ ص ١١ من حديث طويل .

(٣) نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٩٤

وروي عن علي رضي الله عنه قال : إن الله تعالى فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم فان جاعوا أو عروا وجهدوا فبمنع الأغنياء ، وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه .

والذي نستخلصه من مجموع هذه النصوص أن المجتمع المسلم كتلة واحدة لا تتجزأ ، يحمل فيه القوي الضعيف ، والمليّ الفقير ، وما هذا على المجتمع الاسلامي ببعيد ، بل هو الجدير به في الوقت الذي نرى فيه الصيحات تتعالى لإغاثة المنكوبين من دول غير مسلمة ، يحذوها لذلك دافع إنساني خيري ، لا يأخذ صفة الالتزام بحال ، ونظرا لسعة اطلاع الدولة ، وتكثنها بجموع شعبها من دفع آثار الكوارث ، بخلاف عمل كل فرد على انفراد ، لذا يلزم الدولة القيام بحملة التبرعات لسد هذا العجز الطارئ في نفقاتها الضرورية . والسبيل المجدي لذلك تكوين لجان تكون محل ثقة من قبل الأمة تتولى الجباية ثم يكون لها حق الاطلاع والمحاسبة على توزيعها ، لبث الثقة وتأكيداتها بالدولة عند دعوتها للتبرع مرة أخرى عندما تدعو الضرورة لذلك .

رابعاً: موقف الاسلام من الضرائب والرسوم

من أهم الموارد المالية للدولة الحديثة الضرائب والرسوم ، فمعظم دخول الدولة وارد من هذين الطريقين ، لذا تحاول كل دولة التفنن في ابتكار أنجع السبل بتشريع قوانين ضريبية ، تدر على الدولة المال الوفير بأسير الطرق أو بسبب هذا تطل علينا بين الحين والآخر أنظمة جديدة تنسخ ما سبق أو تزيد عليه ، أو تنقص . والتشريع السساوي الخالد حدد المقادير الواجبة للدولة ومطارح جبايتها تحديداً دقيقاً أغلق الأبواب دون تعدي الحاكم أو ظلمه لرعيته ، ثم حذر ولي الأمر من أن يستغل سلطته بارسال أتباعه لجباية أموال ما أنزل الله بها من سلطان ، فمرة أوعد صاحب المكوس بحرمانه من الجنة ، يخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول : « لا يدخل الجنة صاحب مكس » (١) ويدعو في حديث آخر إلى قتل العاشر الذي يجبي الأموال على سنن الجاهلية ، فمن هذا يظهر حكم الضرائب وأشباهاها بأنها محرمة حيث لا مستند لها ولا دليل من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس ، ولذلك كان موقف الفقهاء في هذه المسألة واحداً ، هو تحريم كل جباية لم يأذن الشارع الاسلامي بها ، إذ الأصل براءة الذمة من الحقوق المالية إلا أن يوجد ما يشغلها . ومع هذا أرى أن أتعرض لبعض التفصيل لما تجببه الدولة العصرية علنا نرى بعضها ينسجم ونظم الاسلام ، فيمكن قياسه على ما يجوز ويحل فيأخذ حكمه .

والآن أوضح معنى الضرائب ومعنى الرسوم ، ليميز الفارق بينهما ، لما هذا الفارق من أثر في تمييز حكم كل منهما عن الآخر . (٢)

فقد عرف علماء المالية الحديثة ، الضريبة بأنها ما يدفعها المواطن إجباراً بصفته عضواً في جماعة

الدولة دون أن يكون في مقابلها منفعة والرسم هو ما يدفعه المواطن باختيار مقابل منفعة تقدمها له الدولة .

ومن هذين التعريفين يظهر فارقان هاما : الأول أن الضريبة إجبارية والرسم اختياري والثاني أن الرسم مقابل منفعة استوفاهها المواطن بخلاف الضريبة فقد لا ينتفع الغارم شيئاً مقابل غرمه الذي قدمه .

ومن خلال التعريفين وبيان الفارقين بين الضريبة والرسم ، نعرف أن إحداث ضرائب جديدة لم يرد دليل شرعي عليها لا يحل للسلطان ولا يجوز له ، ولئن فعل فهو عين المكس الذي ورد النهي عنه ، لكن إن عجز بيت المال رجعنا إلى الشروط التي أسلفتها في مسألة هل على المواطن حق سوى الزكاة ؟

أما الرسوم فمن الواجب إعادة النظر ، المرة تلو المرة ، عسى أن نرى حوادث في الشرع الاسلامي قريبة منها ، فيمكننا القياس عليها ، لأجل هذا أود أن أوضح أشكال الرسوم لدى فقهاء المالية الحديثة إذ هي تتلون بسبب المنفعة المسداة مقابل الرسم . ومن هذه المنافع :

١ - ما ترتبه الدولة لصالح الفرد نفسه كالثقافة بالنسبة إلى رسوم التعليم ، أو تثبيت الحقوق كرسوم كتاب العدل ، أو حماية الحقوق الخاصة بالنسبة للرسوم القضائية .

وهذا النوع من الرسوم لا يقر بها الاسلام ، إذ الأصل أن تقدم الدولة هذه الخدمات العامة مجاناً ، وينفق عليها الخليفة من أموال المصالح المعدة في بيت المال إن وجد فيه ، وإلا تحولنا إلى مسألة عجز بيت المال وجواز الجباية له بالشروط التي أسلفتها .

٢ - ما يمنح الفرد امتيازاً معيناً يخوله حق الانتفاع بنظام حقوقي أكثر ملاءمة له من النظام الحقوقي

العادي المطبق على غيره من المواطنين كرسوم حمل السلاح ورسوم الصيد ورسوم الجوازات وهذا النوع من الرسوم - وإن كنت غير موافق على أمثلته وصوره إلا أنني لا أرى مانعاً من العمل به لكوني أراه أشبه ما يكون بالعقود المبرمة بين طرفين أحدهما هنا المواطن المنتفع والآخر الدولة ممثلة بخليفته والعقود ما لم تكن على محرم فهي صحيحة جائزة إذا استوفت شروط صحتها . ولي أن استأنس بقول من أوجبوا الزكاة في غسل النحل إذا حمى الخليفة لرب النحل حمى ، وإلا فلا يلزم رب النحل شيء كما أن في اجتهد عمر رضي الله عنه حين شرع نظام العشور على أهل الذمة وأهل الحرب خير أسوة لهذه المسألة ، فقد أوجب على التجار ضريبة مقابل انتفاعهم بالتجول في ديار الاسلام وإعطائهم الأمان على أرواحهم وأموالهم .

وعلى أي حال فهذه مسائل تحتاج إلى إجماع فقهاء الأمة في العصر الحاضر ليعطوا فيها دواء شافياً وحكماً واضحاً هو الفصل ، ومع ذلك فهذه جهود فردية يمكن أن تسهم بعض الشيء في إنارة الدرب وإيضاح السبيل

موقف الامام من فائض بيت المال

لقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يسارع في توزيع ما يأتيه من أموال عامة على المسلمين ، فقد أخرج البخاري في صحيحه (١) أنه صلى الله عليه وسلم صلى باصحابه العصر ذات يوم ، ثم قام فزعاً يتخطى الرقاب فلما رجع سأله ، فقال : ذكرت شيئاً من تبر كان عندنا ، فكرهت أن يجسني ، فذهبت فوزعته ، وروى أبو عبيدة (٢) في الأموال عن الحسن بن محمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يقبل مالاً عنده ولا يبيته ، ثم قال أبو عبيد : يعني أنه إذا جاءه غدوة لم ينتصف النهار حتى يقسمه ، وفي حديث آخر قال عليه الصلاة والسلام « ما سرنى أن لي أحداً ذهباً تأتي على ثالثة وعندي منه دينار إلا دينار أرسده لدين » رواه مسلم في كتاب الزكاة ج ٣ ص ٧٥ . وعلى هذا المنهج سار خلفاؤه من بعده ، فقد نقل عن أبي بكر رضي الله عنه أنه إذا جاءه المال وزعه من يومه ما لم يضطر لاستبقاء حتى يتم توزيعه .

وروي عن عمر رضي الله عنه كذلك ، إلا أنه بسبب الفتوحات التي توالى في عهده ، وكثرة واردات الدولة في زمانه ، جعلت منه حكماً عدلاً دقيقاً في كيفية توزيعها ، فنظم الأعطيات وحددها بحسب كل فرد وبلاته في الاسلام ، ولم يكن هذا معروفاً زمن رسول الله وأبي بكر وإذ لم يكن شيء عظيم من المال يستدعي تدوين أهل العطاء وما يستحقون منه ، قال عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه : بعث إلي عمر - ولعله قال ظهراً - فأتيته فلما دخلت الدار إذا نحيب شديد ، فقلت : إنا لله وإنا إليه راجعون ، اعترى والله أمير المؤمنين ما اعترى !! قال فدخلت ، فقلت : لا بأس يا مر المؤمنين إنه لا بأس ، قال : ووصف بن عوف أنه وضع يديه على ركبتيه ، قال : فكان أول ما كلمني به أن قال : ما أعجبك ! بلي شديد ، ثم أخذ بيدي فأدخلني بيتاً فاذا حقيبات بعضها على بعض ، فقال : هنا هان آل الخطاب على الله ، والله لو كرمتنا عليه لكان إلى صاحبي بين يدي ، فلأقا مالي فيه أمراً أقتدي به ، قال فلما رأيت ما جاء به ، قلت اقعد بنا يا أمير المؤمنين نتفكر ، فقعدنا فكتبنا أهل المدينة ، وكتبنا المخفين في سبيل الله ، وهكذا إلى أن وزعا تلك المال .

ودخل على بيت المال فقال : لا أمسي وفيك درهم ، ثم أمر رجلاً من بني أسد فقسمه ، حتى أمسي فقيل له : يا أمير المؤمنين لو عوضته شيئاً ، فقال : إن شاء الله ، أي أنه لم يدع في بيت المال شيئاً حتى يعطي منه لعامل أجرته .

وجميع هذه الآثار لا تدل دلالة صريحة على وجوب توزيع جميع ما في بيت المال ، دون استبقاء

(١) فتح الباري ج ٤ ص ٤٢ باب من أحب تعجيل الصدقة عن يومها

(٢) الأموال ص ٣٥٣

الفائض منه ، والحفاظ عليه وتنميته ، إذ ليس لدينا دليل يوضح اكتفاء المسلمين عما في بيت المال ،
ليقال إن هؤلاء السلف وزعوا الفائض المتراكم في بيت المال ، بل غاية ما يستفاد منه هذه الآثار هو
بيان حرص قادة الأمة على أموال الدولة ، والمصارعة في أدائها إلى ذويها ، فالخير ينبغي المبادرة به ،
فإن الآفات تعرض والموت لا يؤمن ، والتسويق غير محمود ، وفي هذا خلاص للذمة ، وأنفي للحاجة
وأبعد عن المطل المذموم وأرضى للرب وأعمى للذنب .

ولدينا أدلة تثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤخر توزيع الصدقة والمجزية إذا
تطلب الأمر ذلك ، ودعت إليه الحاجة فقد أخرج البخاري (١) عن أنس رضي الله عنه قال : غدوت
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعبد الله بن أبي طلحة ليحنكه ، فوافيته في يده الميسم يسم
إبل الصدقة .

وأخرج من طريق آخ : أنه يسم غنماً في أذانه . كما روي عن عمر بن الخطاب أيضاً أنه كان
يسم إبل الصدقة والمجزية فعن زيد بن أسلم عن أبيه أنه قال لعمر : إن في الظهر ناقة عمياء فقال
أمن نعم الصدقة أو من نعم الجزية ؟ قال : أسلم من نعم الجزية وقال : إن عليها ميسم الجزية (٢) .
وفي هذا دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وخليفته عمر كانا يتأخران في توزيع
الأموال العامة في بعض الأحيان وإلا لما احتاجا إلى وسم هذه الحيوانات ولا يقبل الجمع بين هذه
الآثار كلها بالقول إنه كان يوزع الأموال فوراً ويستبقى الحيوانات ، إذ لو أراد أن يستبقى شيئاً
دون معيار أو مقياس لاستبقى النقد ووزع الحيوانات ، لما في ذلك من المنافع الكثيرة فالتقيد لا
يحتاج إلى مؤونة بخلاف الحيوان فإنه يحتاج إلى نفقة ورعاية وحراسة بقي أن نقول إذن كان يوزع
عند الحاجة ويدخر إذا لم يجد له مصرفاً ولم ير له مستحقاً فيحتفظ به إلى وقت حاجته وقدم
مستحقه . وكان الإسم لها خشية ضياعها واختلاطها مع غيرها فتضيق على الدولة وتقع في غير
موضعها ومصرفها .

والذي يبدو أن بعض الفقهاء أخذوا بظاهر ما روي أولاً عن سلف الأمة ، من المبادرة في توزيع
الأموال فقالوا : لا يبقى الامام في بيت المال شيئاً من الفيء ما وجد له مصرفاً فيصرف موارد كل
سنة في مصارفه ، ولا يدخر شيئاً خوفاً لنائلة ، تأسيساً بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فإنها كانا لا
يدخران شيئاً ، ثم إن نزل المسلمين نازلة فعلى المسلمين القيام بأمرها وإن غشيهم العدو فعلى جميعهم
أن ينفروا فإن لم يجد مصرفاً ابتدأ رباطات ومساجد على حسب رأيه وهذا ما جزم به في الروضة
(٣) . ولعل هذا هو مذهب أبي ذر لما كان في الشام والوالي عليها يومئذ من قبل الخليفة عثمان
معاوية رضي الله عنهما لما رأى أن معاوية ما يشعر بحرصة على الادخار في بيت

(١) فتح الباري ج ٤ ص ١٠٩

(٢) عن نيل الأوطار ج ٤ ص ١٧٧

(٣) مغني المحتاج ج ٣ ص ٩٩

المال ليصرفه في وجوه المصالح التي يراها للمسلمين ، وكان أبو ذر مشهوراً بالورع شديد الحرص على حقوق المسلمين يقول الحق ولو على نفسه . أخذ يتكلم بين الناس ، واتخذ له حزباً من أهل الشام ، يساعده على مطالبة معاوية برد المال للمسلمين ، وبين عدم الرضا بكنزته في بيت المال لأي حال من الأحوال إلا لتوزيعه على كافة المسلمين ، لاشتراكهم بما آفاه الله عليهم أجمعين ، وتابعه على قوله جماعة كثيرون ، كانوا يجتمعون لهذا القصد سراً وجهراً حتى كادت تكون فتنة ، فشكاه معاوية إلى الخليفة عثمان رضي الله عنه وعنه أجمعين فنفاه إلى الريزة خوفاً من حدوث ما لا تحمد عقباه (١) ، وبهذا يتضح خلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الرأي . ولذا نقل عن الشافعي قوله : « والذي ذهب إليه المحققون أن يدخر في بيت المال لأجل الحوادث (٢) »

أما أبو ذر فله فيما ذهب إليه عذر كما ذكر ذلك الامام أحمد في المستدرك عن شداد بن أوس عن أبيه قال : كان أبو ذر يسمع الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه الشدة ، ثم يخرج إلى قومه ثم يرخص فيه النبي صلى الله عليه وسلم فلا يسمع الرخصة ويتعلق بالأمر الأول .

وبذلك يمكن القول أن أبا ذر قد يعد موافقاً لبقية أصحاب النبي في جواز ادخار الامام لما يفيض من بيت المال إذ يعد إنفاق هذه الأموال الفائضة عن الحاجة تبيذراً ، ولنا من قول عمر وفعله أسوة حسنة ، فقد شبه نفسه مع مال الأمة بولي مال اليتيم ، فيجب أن يحافظ عليه ، وينميها بما أمكنه من الوسائل ، والسبل المشروعة لكن بقي أماننا سؤال تجب الاجابة عنه هنا ، وهو : هل للخليفة أن يُنْقِص من واردات بيت المال في حالة اكتفائه أو فيضانه ؟

والجواب هنا قد يحتاج إلى دراسة الموارد المالية كل مورد على انفراد ، ولكن سأجل القول ما استطعت :

معظم الدول حتى العصر الحاضر تضع نصب أعينها قاعدة مشهورة لماليتها العامة هذه القاعدة هي « الاجتياح حد الخراج ، والجباية بقدر الكفاية » فلا تجب إلا بمقدار حاجتها ، ولا تبذل من الخدمات ألا بمقدار ما يرد إليها ، إلا أن نظام الاسلام حين شرع موارد الدولة ، لم ينظر إلى كفايتها لنفقات الدولة أو عدم كفايتها ، وإن كانت في الغالب كافية إلا في حالات الطوارئ ، فقد حدد الشارع مطارج الزكاة والمقادير الواجبة من كل نوع تقديراً لا يقبل مزيداً ، ولم يربط شيئاً من ذلك بوجود الأصناف المستحقة للزكاة أو عدم وجودها . ولا بمقدار حاجتهم إليها زيادة ونقصاً . وأوجب الشارع خمس ما يغنمه المجاهدون لمن ساهم الله تعالى في كتابه ولم يعلق إيجابه بالفئات الخمسة وجوداً وحاجة .

وكذلك الخراج المضروب على الأرض لم يكن تقديره متعلقاً بحاجة المسلمين ، بل نص الفقهاء

(١) محاسن التأويل ج ٨ ص ٣١٤٠

(٢) مفتي المحتاج ج ٣ ص ٩٩

علي أنه متعلق باستطاعة الأرض ، لذا يلاحظ عند تقديره وفرضه أمور أربعة :-

١ - جودة الأرض ورياءتها وصلاحياتها للزراعة

٢ - نوع الزرع والثمر الذي يزرع فيها من حبوب وثمار

٣ - نوع السقي للأرض بالآت أو سيج أو بماء المطر

٤ - قرب الأرض وبعدها عن البلدان العامرة بالسكان

هذه الحيشيات الأربعة تؤثر في مقدار الخراج فتزيد فيه أو تنقص منه . أما الجزية : فلنا مما فعله عمر رضي الله عنه أبلغ حجة على أن الجزية تفرض على حسب استطاعة الدافع لها لا على حسب حاجة الآخذ لها ، فقد فرضها على الفتي ثمانية وأربعين درهماً ، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً ، وعلى الفقير اثني عشر درهماً ، وأسقطها عن العاجز .

كل هذا يجعلنا أن نقرر أنه ليس للإمام أن يتقص شيئاً من الموارد مهما بلغ ازدياد دخل بيت المال ، ونرجع إلى ما قررناه قبل قليل أن على الامام أن يحتفظ بالفائض وينميهِ إلى أن يأتي وقت حاجته ، وذلك بحسب ما يملكه النظام الاقتصادي في الاسلام من طرق مشروعة بعيدة عن المعاملات الربوية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين